KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تأثير السياسة الخارجية الصينية في العراق– دراسة تحليلية

The Impact of China's Foreign Policy on Iraq – An Analytical Study

أ.د. حيدر زاير العامري
الباحثة فرح مدين عظيم كامل
كلية العلوم السياسة / جامعة الكوفة
Prof. Dr. Haider Zayer Al-Ameri
Researcher Farah Madin Azim Kamel
Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.179(B).22884

الملخص:

تسهم القوى العظمى والكبرى بشكل متفاوت في تشكيل تفاعلات السياسية الدولية، وبالتالي تأثيرها في النظام الدولي وتتحدد درجة التأثير بعوامل عدة منها وفي مقدمتها العامل الاقتصادي، فضلاً عن مقومات القوة الأخرى وتعد الصين واحدة من القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي.

لاسيما في الجانب الاقتصادي الذي يحتل المكانة الثانية على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتشير بعض الدراسات الى ان الصين خلال العقدين القادمين ستحتل المرتبة الأولى كأكبر اقتصاد متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلاً عنما تتمتع به الصين من موارد القوة والنفوذ ولهذا فان أهمية الموضوع في جزء منه تتمثل في دراسة الفرص المتاحة للصين لتحسين مكانتها الدولية، وما يمكن أن يحدثه من انعكاسات على طبيعة العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الصينية , طبيعة الاقتصاد العراقي , خصائص الاقتصاد العراقي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Abstract :

The major and great powers contribute to from the international activities in various ways , consequently they affect the international system . The degree of their influence is determined by many factors on top of that is the economic factor besides the powerful factors . China is one of the major and powerful states in the international system especially in field of economy . The economy of China comes in the second stage after the economy of United States of America . Statistics show that China will be the first economic power in the next two decades while United States of America moves to the second place because China to improve its international place in the world , we also have to focus on studying the reflection of this international place on the form of the international relations among countries and how can change the balance among the international power.

Keywords: Chinese Foreign Policy , Nature of the Iraqi Economy , Characteristics of the Iraqi Economy

المقدمة:

ظهرت الكثير من التغيرات السياسية على الساحة الدولية خلال المدة ما بين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين بسبب خلل في التوازنات بين القوى الدولية حيث نتج عن ذلك تفكك الاتحاد السوفيتي ، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم ثم تلا صعود بعض القوة ومع ذلك يوجد هناك

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بعض القوى التي تحاول أن تفرض نفسها على الساحة الدولية سواء كان بشكل مستتر او معلن ، ومن الأمثلة على ذلك الصين التي جذبت الكثير من الأنظار حولها حيث حققت الكثير من التقدم في مجالات عديدة .

وبناء على ذلك تسعى السياسة الخارجية الصينية إلى تحقيق وتعزيز التنمية اقتصادية المشتركة كما تعمل مع الدول الأخرى على تحقيق ذلك باعتباره هدفاً طويل المدى ، ومهمة ملحة في أن واحد , ويرتبط دور الصين في بنية النظام الاقتصادي والسياسي العالمي بتوسع إطار مصالحها الاستراتيجية وبخبرتها التاريخية وثقافتها ورؤيتها للتطورات الجارية في مناطق العالم وتحديداً منطقة الشرق الأوسط حيث تتحدد توجهات سياسة الصين الخارجية من خلال تدافع مصالحها في ثلاثة فضاءات الأمن والتجارة وما تخلقه من اعتماد متبادل وما تولده من نمط التفاعلات القائمة في النظام الدولي على المستوى الجماعي .

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم آليات الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ أهدافها في الساحة الدولية، وهي بذلك مرأة عاكسة لأهداف وتوجهات النظام السياسي القائم. إن مكانة الدولة في بنية النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في المحيط الخارجي؛ فالدول تحاول تحقيق أهدافها عبر السياسة الخارجية التي ستختلف بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف مكانة وطموح الدولة. ومما لا شك فيه أن ظاهرة صعود الصين كقوة عالمية جديدة ليست غربية ولا تمتلك تاريخاً قد لفتت أنظار الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات والسياسة الدوليين.

إن السياسة الخارجية الصينية منذو الحرب البادرة كان تنظر إلى المكانة الدولية للصين على الساحة الدولية ورغبة الصين في لعب دور الدولة العظمي بعد القفزة الاقتصادية النوعية التي شهدتها إذ حققت الصين تقدماً اقتصاديا وعسكرياً كبيراً منذ البدء بالإصلاح الاقتصادي والعسكري في أواخر السبعينات من القرن العشرين ، وأضحت الصين قوة كبرى في الشرق الاقصى ذات ثقل اقتصادي وسياسي وأمني ونتيجة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

لذلك ونظرا لتحول الثقل الاقتصادي العالمي إلى الشرق فقد غدت سياستها الخارجية أحد ركائز الاستراتيجية الدولية هذا الدور المتصاعد لها كقوة دولية لم يأتي من فراغ بالنظر إلى ما تملكه من مقومات فهي الأولى عالميا من حيث عدد السكان والذي يقارب نحو مليار ونصف المليار نسمة ، والثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث الاتفاق العسكري ذلك أن التفوق العسكري بات من بين الانشغالات الاستراتيجية الكبرى التي يراهن عليها هذا المارد الاسيوي كقوة عالمية ، فقد أقر استراتيجية لتحديث ترسانته العسكرية لتعزيز وتأمين الصعود الاقتصادي والسيطرة على المضايق و البحار وللهيمنة على طرق التجارة العالمي .

وفقاً الى ما سبق ان السياسة الخارجية الصينية السلمية المستقلة وتدعو إلى المساواة والتعايش بين دول العالم سواء أكانت كبيرة أم صغيرة قوية أم ضعيفة، وتعزيز وتوسيع التواصل والتعاون بين الدول على أساس المنافع المتبادلة في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية , بما يحقق التنمية المشتركة والازدهار من خلال تشجيع الانفتاح بدلا من العزلة وتشجيع المنافسة بدلا من الأنانية على حساب مصالح الآخرين كما تدعو إلى إيجاد حل سليم المنافسة الاقتصادي والتجاري عبر الحوار وتعارض .

أهمية البحث : يكتسب هذا الدراسة أهمية كبيرة لكونه قائما على دراسة السياسة الخارجية الصينية كون الصين تعد من الدول الكبرى ، ومن الدول الدائمة العضوية والتي لها التأثير الكبيرة والفعال في السياسات الاقليمية والدولية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ورؤية وتفسير السياسية وتوجهاتها تجاه العراق، لما تمتلكه هذه الدولة العملاقة من امكانيات مادية ومعنوية كبيرة فعلى الصعيد السياسي تمتلك الصين مقعداً دائما في مجلس الأمن ، ولها تأثير صياغة السياسية الدولية ، إضافة إلى اتباعها دبلوماسية برغمانية نتيجة لما تمتلكه من مقومات و عوامل تنعكس بشكل إيجابي على أهدافها الدبلوماسية .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

تهدف الدراسة إلى استعراض دور العامل الاقتصادي في العلاقات الصينية بعد الحرب البادرة و أصبح واحدا من أكثر العوامل اليوم الذي يحدد شكل السياسة الخارجية للدول، يهدف الى معرفة دور العامل الاقتصادي وتأثير وتحليل السياسة الخارجية الصينية اتجاه العراق , تبادل الآراء والخبرات بين الباحثين

الأشكالية البحث: تبرز الاشكالية البحث الاجابة على تسال حول تأثير العامل الاقتصادي تحليل السياسة الخارجية الصينية في العراق، حيث أن نشاط الصين في العراق يعطي انطباعاً بأنه تعديل سلوكي للتطورات، والنمو البارز في تواجدها التجاري في منطقة تعج بمخاطر سياسية عالية الوتيرة وعدم الاستقرار، ويظل الحذر الإستراتيجي هو العلامة المميزة لمقاربة الصين العراق، ويتمثل السؤال الرئيسي الذي يطرحه ماهية السياسة الخارجية الصينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

فرضية البحث: تشير الفرضية ان هناك تأثير للعامل الاقتصادي على السياسية الخارجية , وتسعى الفرضية الى اثبات ان السياسة الخارجية الصينية تعتمد وسائل القتصادية في تحقيق اهدافها عبر انتقالها من الصلبة الى الناعمة الى الجمع بينهم كقوة ذكية وحسب ما يتطلبه الهدف وحجمه واهميته بالنسبة الصين ,من خلال صراع المصالح الاقتصادية الصيني على العراق .

منهجية الدراسة: تعتمد منهجية البحث على المنهج الاستقرائي بأداته الوصفي التحليلي: من خلال معرفة أهم الصفات المميزة للسياسة الخارجية الصينية , حيث اعتمد الباحث في دراسته على المصادر الثانوية مثل : الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والدوريات والمقالات والأبحاث المنشورة ، والمجلات ، ومواقع الإنترنت .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الأول: تأثير السياسة الخارجية الصينية في العراق

وان السياسة الخارجية الصينية التي تتابعها تجاه العراق هي جزء من توجهات سياستها الخارجية اتجاه المنطقة العربية ، فالصين تسعد بكل قوة من قبل سياستها الخارجية , على رسم وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق ، لكن الصين كانت بحاجة الى الدعم السياسي من قبل الدول العربية ، ولهذا وقد دعمت القضايا العربية ، ولاسيما القضية الفلسطينية هذا من جانب ومن جانب آخر ، فأن هذه العلاقة اخذت شكلا آخر عندما انضمت الصين في الى مجلس الامن كعضو دائم فمنذ ذلك الوقت كان العراق بحاجة الى الصين , وأن العلاقة هذه كبقية الدول العربية مبينة على المصالح المشتركة ، بين الجانبين تطورت وتراجعت وفق هذه المصالح وأن العراق من الدول مهمة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية والحضارية ، لهذا اهتماما الصين بالعراق كدولة .

- مدخل الى مفهوم تأثير السياسة الخارجية الصينية اتجاه العراق:

ومن الجانب التطبيقي تظهر الرغبة ببناء علاقات قوية ومحكمة دون الاذعان للأنظمة السياسية التي كانت تحكم البلاد ، الا ان السياسة الخارجية الصينية اخذت بتدريجي تبني اتجاهات جديدة ، بعدما عانته هذه السياسة من اخفاق وعزلة نسبية في المدة السابقة لأن فالأفكار التي تم طرحها في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني والذي عقد في عام ١٩٧٣ كانت قد بينت الاتجاه البراغماتي الذي كانت السياسة الخارجية الصينية تنوي اتباعها (١), وان هذا النهج الجديد في السياسة الخارجية الصينية تمثل في قيام الصين بعقد العديد من الاتفاقيات التعاون والصداقة مع عدد من الدول بغض النظر عن الايديولوجية التي تتبناها هذه الدول مثل معاهدة الصداقة والتعاون التي عقدتها الصين مع أيران وهو دليل على ذلك اذا ما علمنا ان ايران في تلك الفترة كانت تطبق السياسة الامريكية في المنطقة , اعطت هذه المعاهدة للإيران دعماً كبيراً في علاقتها غير جيدة مع العراق وهذه المعاهدة سببت تأثيرات . انعكست سلبيا على العراق ،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وايجابيا للصالح ايران ومصالح الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وان هذه التأثيرات قد جاءت بعد معاهدة الصداقة والتعاون العراقية – السوفيتية في ٩ نيسان ١٩٧٢ (٢) ، غير ان السياسة الخارجية العراقية تجاه الصين و الاتحاد السوفيتي لا تدخل في أطار الموازنة بين الاتحاد السوفيتي والصين في الصراع الدائر بينها ، أن التغيير الذي حصل في السياسة الخارجية الصينية لم يظهر بشكل كبير الا بعد وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ في عام ١٩٧٦, وقد حرصت الصين على اقامة العلاقات الودية مع مختلف دول العالم بما في ذلك الدول التي تعد من الاعداء التقليديين للصين كما هو الحال في معاهدة السلام والتعاون التي عقدتها الصين مع اليابان في عام ١٩٧٨ (٣).

وقد حظى العراق بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الصينية هذه الأهمية تتبع من عدة معطيات أساس جعلت من العراق محوراً اهتمام وتوجه السياسة الصينية وتأتي هذه الأهمية ضمن اهتمام السياسية الخارجية الصينية بمنطقة الخليج العربي وان التقسيم الذي تتبناه السياسة الصينية للدول. وضعه العراق في مكانة مميزة ومهمة في أولوياتها السياسية والاستراتيجية حيث عملت على الموازنة بين مصالحها مع العراق والتزاماتها ومصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في سياسة الصين الدولية. فان الاستراتيجية الصينية في المرحلة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج بعد عام ١٩٩١ ركزت على تبني منهج واضح في التعامل مع الشأن العراقي فلم تختلف الاستراتيجية الصينية عن غيرها من استراتيجيات القوى الكبرى في تشخيصها لخصائص المرحلة الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة (٤).

ان تطور العلاقات الصينية الأمريكية وزيادة التبادل التجاري بينهما مما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما ولهذ فان الاستراتيجية الصينية هدفها حماية المصالح العليا للدولة وهي في مقدمتها المصالح الاقتصادية والتي من ضمنها الحفاظ على الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا حيث تتأثر المصالح الصينية باي إجراءات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أو سياسيات تسبب في عدم الاستقرار في العراق والمنطقة مما يؤدي ذلك الى تراجع توجهات الصين نحو العراق ، وان من الواضح أن الصين في استراتيجيتها إزاء العراق تميل الى اتخاذ موقف وسط يكسبها منافع عديدة منها الحفاظ على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على قدر من التفاهم والاستقرار ومن جانب آخر يضمن لها استقرار مصالحها خلال سعيها لتعزيز مكانتها في السياسية الدولية.

لان مع انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث ١٩٩٠ اصبح السياسية الخارجية الصين اثر مهم يفوق أثرها السابق وأصبحت القيادات الصينية تشعر بان لها اثراً بديلا عن اثر الاتحاد السوفيتي الذي انهار بعد الحرب الباردة ، ولم تختلف الصين كدولة كبرى عن بقية الدول الكبرى الأخرى في استقرائها لخصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،ان مع ظهور اثر كبير للمنظمة الدولية في هذه المرحلة ، و مع أدراكها الصين المسبق بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة الدولية الا انها لم تستطع ان تخرج عن الأجماع الدولي في معالجة الأزمات الإقليمية والدولية من خلال هذا المنطقة (٥).

ان هناك مجموعة من العوامل تجعل من الموقف الصيني يتأثر بها ليواكب المسار العام للسياسية الأمريكية الذي تتخذه تجاه العراق .

ان احتياج القوات العراقية للكويت وإحكام السيطرة عليها طالبت كل من الحكومة الكويتية والولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن لعقد عدة اجتماعات من اجل مناقشة هذه المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة للزام القوات العراقية على الانسحاب من الكويت آي بعد عقد اجتماعات في مقر مجلس الأمن اتخذت فيها مجموعة من القرارات السريعة استنادا إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ادى ذلك إلى فرض حصار اقتصادي جواً وبراً وبحراً أحدثت أثار سلبية على الاقتصاد العراقي .

وأهم تلك القرارات ، هو القرار رقم (٦٦٠)* الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢ / آب / ١٩٩٠ بموجب الفصل السادس وذلك بجلسته ذي الرقم ٢٩٣٢ الذي طالب بانسحاب العراق من الكويت والعودة بالقوات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العراقية إلى مواقعها قبل ٢ آب ١٩٩٠ ([٦]) ، بعد ان وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٢ / آب / ١٩٩١ على امرين تنفذ بين تجميد الأرصدة العراقية والكويتيه ([٧]) .

بعض هذه القرارات كان يطالب بضرورة إعادة استقلال الكويت وسلامة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى والبعض الأخر يدعو إلى تشديد الحصار على العراق بما فيها وسائل النقل الجوي ، وقد صوتت الصين لصالح هذه القرارات ، ثم أصدر مجلس الامن خلال جلسته ذي الرقم (٢٩٦٣) القرار ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / ١٩٩٠ وهو من القرارات المهمة التي تم بموجبه السماح للدول المتحالفة ضد العراق باستخدام القوه ضده من خلال مطالبته مجلس الأمن في ضوء هذا القرار عدة أمور تتضمن ما ياتي ([٨]):

١. السماح للدول المتحالفة باستخدام جميع الوسائل اللازمة لقيام العراق بتنفيذ جميع القرارات.

٢. يقوم العراق بتنفيذ القرار (٦٦٠) وجميع القرارات اللاحقة .

٣. ومجلس الأمن قد طلب من جميع الدول العمل عن تقديم العون اللازم لتنفيذ وكان موقف الصين من هذا القرار يختلف عن موقفها من القرارات السابقة ، حيث امتنعت الصين عن التصويت لصالح هذا القرار، أن تلك المواقف الصينية من هذا القرار تعكس مواقفها السابقة من القرارات حيث امتنعت الصين عن التصويت لصالح هذا القرار .

ان هذا الموقف الصيني من تلك القرارات يؤكد على أن الصين وجدت في أحداث آب ١٩٩٠ ، فرصة يمكن استثمارها بشكل صريح للإرساء والاستقرار في علاقاتها الغير جيدة مع الولايات المتحدة ، لذلك عملت الصين بالتصويت على جميع القرارات للمدة من ٢ / آب / ١٩٩٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني / ١٩٩٠ ولم تفرض أو تمنع عن التصويت على آية من القرارات لذلك شعرت الولايات المتحدة على ان الصين أصبحت تشعر بمسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي, الموقف الصيني هذا والمسؤول من تلك القرارات لقد لاقى ترحيباً من قبل العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية . والسلوك الصيني هذا من خلال رفع

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

معظم العقوبات المفروضة على الصين بسبب أحداث ميدان تيان مين عام ١٩٨٩ فقد وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوربي في تشرين الأول عام ١٩٩١ على رفع معظم هذه العقوبات وفي شهر تشرين الثاني عام ١٩٩١ الغي البنك الدولي العقوبات التي فرضها على الصين للسبب نفسه وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهوداً كبيراً من اجل هذا الإلغاء (٩).

وان الصين كان حريصه دائمن على ان يكون موقفها مساندة للدول المتحالفة بقدرما فيه من مساندة فانه ينطوي على قدر من الاستقلالية فعندما زار نائب رئيس الوزراء في النظام السابق طارق عزيز ، الصين في ٦/٩/١٩٩٠ أكد رئيس وزراء الصين على أهمية حل المسالة في اطار جامعة الدول العربية ، ان الصين قد صدر بيان رسمي من قبل نائب وزير خارجية الصين في ٦ ايلول ١٩٩٠ عبر من خلاله عن اسف حكومة الصين لدخول العراق الكويت ، ودعت الصين الى المحافظة على سيادة الكويت ووحدة أراضيها وضرورة تسوية الأزمة بالطرق السليمة ، وان يستجب العراق الى وساطة الجامعة العربية ، والوساطة الدولية ، وأن يستحب قواته من الكويت وان الصين من جانب آخر رفضت استعمال القوة ضد العراق ولكنها اكدت من جانب آخر أنها لن تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الذي يجيز استعمال القوة ضد العراق . من خلال التصاريح الذي ادلى بها وزير خارجية الصين خلال زيارته لعدد من الدول العربية تشرين الثاني ١٩٩٠ (١٠).

ان الموقف الصيني هذا أرادت تحقيق العديد من الغايات من خلاله ، فمن جهة أنها وجدت في هذه الأزمة فرصة لمشاركة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في مساعيهم وان تثبت لهم أنها عضواً فعال يمكن الاعتماد عليه ومن ثم تغير موقفهم تجاها ، لا سيما بعد الإجراءات التي اتخذها ضدها بسبب أحداث ١٩٨٩ ، ومن جهة أخرى أرادت أن تثبت استقلالية سياستها ومواقفها بالامتناع عن التصويت على القرار (٦٧٨) (١١).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

صدر مجلس الأمن قرار بتاريخ ٢ اذار ١٩٩١ رقم (٦٨٦) بجلسته ٢٩٧٨ ليطالب العراق بالالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن السابقة وان يقبل العراق بمسؤوليته من الأضرار الناجمة نتيجة دخول العراق الى الكويت سواء كانت هذه الأضرار تخص دولة الكويت أم الدول الأخرى (١٢) .

ان الصين على الرغم من ان لم تصوت لصالح هذا القرار الا انهذ ذلك لم يحول دون صدوره لذلك فمن الواضح أن الصين تنظر الى مصالحها مع دول الخليج من جهة والى مصالحها مع العراق من جهة أخرى.

ان مجلس الأمن اتخذو بجلسته المرقمة (٢٩٨١) وبتاريخ ٢ نيسان ١٩٩١ القرار(٦٨٧) (١٣) , ويصف الدكتور بطرس غالي هذا القرار (٦٨٧) ويمثل واحداً من اكثر القرارات تعقيدا وينطوي على احكام بعيدة المدى لم يسبق للمجلس ان اتخذ مثلثها (١٤), فهذا القرار هو أطول قرار يصدره مجلس الأمن (١٥).

فالسياسة الخارجية الصينية تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من النفوذ في مختلف مناطق العالم وخاصة المناطق المهمة ، ومنها منطقة الخليج العربي ، والذي العراق جزء منه لذلك نجد أن التوجيهات الصينية تعبر عن رغبتها في إقامة وتعزيز العلاقات الثنائية غير ان موقف الصين من قرارات مجلس الأمن التي تتعلق بالعراق تبين مدى حرص الصين على بقاء هذه العلاقات عند مستويات معينة ، بما يجعل الصين لا تتحمل أية خسارة من جراء هذه العلاقات أو الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فعلى الرغم من مكانة الصين الدولية الكبيرة الا ان سياستها الخارجية غير مستعدة بان تأخذ موقفاً مغايراً للولايات المتحدة الأمريكية من أجل القضية العراقية لأن السياسة الصينية تحكمها مصالحها الوطنية (١٦) لذلك كان الموقف الصيني في مجلس الأمن حيال العراق انطوى على قدر من المبدئية من خلال رفضها استعمال القوة ضد العراق ودعوتها لحل الازمة بالطرق السلمية (١٧).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

هذا هو موقف الصين السلمي والابتعاد عما قد يعيق مسار نموها في تحقيق برنامج الإصلاح الذي تبنته الصين تحقيق برنامج الإصلاح الذي تم وضعه خلال فترة الرئاسة (دنغ شياو بينغ) ومواقف الصين. مرنة وغيرمتشدد على القضية العراق منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن ، ونظراً لرؤيتها أن مصالحها مع جميع الدول وليس الاعتماد على دولة واحدة مثل العراق وخسارة باقي الدول ، وبناء على ما تقدم. ، نلاحظ أنه منذ بدء الأزمة في ٢ أغسطس ١٩٩٠ سعت الصين إلى موازنة مواقفها بين جميع أطراف الأزمة ، وإذا كانت الصين منذ ٢ أغسطس١٩٩٠ وحتى انسحاب العراق من الكويت غير قادرة على الخروج عن الإجماع الدولي ، فإنها لم يكن قادرا على ترجمة أحدها إلى واقع ملموس لتوحيد موقف قيم بين تحررها من الضغوط الأمريكية أعلنت الصين عدم موافقتها على بعض القرارات. مثل القرار (٦٧٨) الذي سمح باستخدام القوة ضد العراق ، رغم إعلانه في الوقت نفسه عدم ممارسة حق النقض ضد هذا القرار وإحباطه بسبب وجود الصين ذات المصالح المشتركة مع العراق ، خاصة في مجال النفط. حجم مصالحها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والضغط عليها ، مما أدى إلى تقييد السياسة الخارجية الصينية في موقفها من قضية العراق.

المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

العراق يختلف عن باقي الدول العربية، فهو بلد يجمع بين وفرة المياه والمساحات الزراعية الشاسعة ، فضلا عن عدد سكان لا يتجاوز (٩.١٪) من مجموع سكان الدول العربية ، مع وفرة الموارد ولا سيما النفط والغاز الطبيعي طبيعية شاسعة ، وعدد كبير من القوى البشرية والعلمية ([١٨]). أما الواقع الاقتصادي العراقي ، فيظهر أن هذا الاقتصاد واجه أزمات وتحديات لم يشهدها أي اقتصاد في المنطقة , اذ أن المشاكل والأزمات التي تعرض لها منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن ، تدل على تحقق تفاقم المستويات العالية من البطالة والفقر وارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة الطلب المحلي وضعف الجهاز الانتاجي ، حيث

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يشير الواقع الحالي للاقتصاد العراقي إلى هيمنة قطاع النفط الريعي على الاقتصاد العراقي ، الذي يتصف بمحدودية القوة العاملة ، اذ ركزت هذه القوة تواجدها في الأماكن الادارية ، مما زاد من النفقات وضعف الايرادات ، مع هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ، وأن انماط النمو الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العراق في السابق كانت متأتية من نمو القطاع النفطي على حساب معدلات نمو بسيطة في القطاعات الانتاجية غير النفطية ([١٩]).

يصنف اقتصاد العراق بين البلدان المتوسطة الدخل وفي المراتب الأولى منذ السبعينيات وهو أيضاً منافس ليكون من البلدان ذات الدخل المرتفع بسبب فوائضه المالية الهائلة التي تزيد عن ٣٥ مليار دولار , مع امتلاكه القدرة على منح المساعدات الى البلدان العربية والدول النامية ولكن مع بدء الحرب مع إيران عام ١٩٨٠ ، والتي استمرت (٨) سنوات ، أدى ذلك إلى تدهور كبير في الوضع المالي ، على الرغم من وصول قيمة عائدات النفط إلى (٧٧٦) مليار دولار بين ١٩٨١ و ١٩٨٨ ومع ذلك ، فقد غطوا (٤٧٪) فقط من الإنفاق العسكري الذي أجبر العراق فيما بعد على الانسحاب من الميزانيات العمومية الخارجية ، والتي استغرقت (٤) ليحل العراق في دوامة الديون الخارجية التي تعرف اليوم بأنه القيام بتخفيف هذه الديون التي تعد خطوة أساسية لانجاح مسيرة الاعمار وهذا نتيجة تحمل العراق هذه الديون ليخصص نصف عائدات النفط العراقي لتسديدها الأمر الذي يستغرق (٣٠) سنة لسداد هذه الديون ([٢٠]).

يضاف إلى ذلك اندلاع حرب الخليج الثانية في أوائل عام ١٩٩١ ، والتي أسفرت عن تدمير المنشآت النفطية التي تعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاد العراق وبنيته التحتية ، وتعطيل شبه كامل للإنتاج الحالي والتنقيب عن النفط من قبل المؤسسات الاستثمارية و أدى تفاقم العجز التجاري نتيجة العقوبات الدولية التي استمرت حتى أبريل / نيسان ٢٠٠٣ اذ ادت إلى انتكاس الصناعة النفطية بدرجة كبيرة إلى أن تم المباشرة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ببرنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦ ، ومن خلال هذا البرنامج وضع سقف للإنتاج ارتفع إلى ما يقرب من (٢.٨) مليون برميل يوميا وحتى سقوط النظام.

ان العراق لم يكن محسوبا ضمن الدول المدينة، الأمر الذي أعطى صورة مختلفة، خاصة بعد دخول الكويت واندلاع حرب الخليج الثانية مع فرض العقوبات الاقتصادية وتعليق فترة الصادرات النفطية (١٩٩١-١٩٩٦) حتى أصبح غير قادر على سداد الديون التي تحملها والتي صدمته نتيجة تعظيم أزمة الديون التي شكلت أكثر من (١١٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن نصنف ديون العراق الى ([٢١]):

١-الصنف الأول: بلغ الدين هنا حوالي (٤٠) مليار دولار، ديون نادي باريس، وهي دول متطورة تتفق على وجهات نظر مشتركة حول الدول المدينة التي فشلوا في سداد الديون.

٢- الصنف الثاني: تتمثل ديون العراق السيادية لبلدان خارج نادي باريس والبالغة بنحو (٢٠) مليار دولار ، وبهدف تسوية هذه الديون كان الاتفاق على عقد صفقة ثنائية ما بين العراق وهذه البلدان ، وتضم كل من الصين وتركيا وعدد آخر من البلدان المتحولة التي كانت تجهز العراق بالسلاح.

٣- الصنف الثالث: يتضمن هذا الصنف مئات من الدائنين في القطاع الخاص المتمثلون بالبنوك والمجهزون الذين يزيد اعدادهم عن خمسين بلدا، اذ تبلغ ديون هذه الصنف بنحو (٢٠) مليار دولار.

٤-الصنف الرابع: يتمثل هذا الصنف بطلبات التعويض على العراق التي تقدم بها كل من السعودية والكويت وقطر والامارات، والبالغة بنحو (٥٠) مليار دولار، قسم منها والبالغ (٣٩) مليار دولار للسعودية و (٨) مليار دولار للكويت.

بعد عام ٢٠٠٣ حدثت تغيرات سياسية أجبرت الاقتصاد العراقي على السير في مسار جديد كجزء من الانتقال إلى اقتصاد السوق، لكن هذا التحول في مزاياه استدعى المبادرة لمواجهة الضغوط الخارجية وتنفيذ الإصلاحات الداخلية، لأسباب اقتصادية. بموجب قرار مجلس الأمن والحروب المتتالية والصراعات الداخلية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تسببت أعمال النهب والنهب في ترك الاقتصاد العراقي إرثاً ثقيلاً استنزف معظم موارده المادية والبشرية، وقدرت خسائر الاقتصاد بنحو (٣٠٠) مليار دولار. ٢٠٠٣. كما يتسم الاقتصاد العراقي بمحدودية العرض ومع استمرار هذه الحالة جعلت تنوع قاعدة العرض الكلي من المستحيل من جهة وتحكم هيمنت المورد النفطي من جهة أخرى مما جعلت من عملية التنوع الاقتصادي تحديا كبيرا للاقتصاد العراقي حاضرا ومستقبلا ([٢٢]).

والطبيعة الريعية التي هيمنت على الاقتصاد العراقي جعلت من عائدات النفط المتحكم الرئيسي في الموازنة العامة من خلال أحداث العجز وفق متغيرات أسعار النفط الخارجية الخارجة عن سيطرة الحكومة بحيث تؤدي الى خروجها عن قاعدة الاستدامة المالية التي عرفت على أنها قدرة القطاع العام للوفاء بالالتزامات المالية وتحمل الصدمات والحفاظ على مستويات خدمة الدين بمستويات معقولة بالنسبة للدخل المستقبلي المتوقع مع الحفاظ على الثقة العامة ([٢٣]).

أولا : خصائص الاقتصاد العراقي

أن السمة الأساسية للاقتصاد العراقي هي أنه اقتصاد ريع سنوي يطبق سياسة توزيعية ، مستخدما ثروته النفطية والعائدات التي يدرها لدعم ميزانيته الاتحادية كما أن ضعف القاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات) جعل مساهمتها شبه معدومة كمصدر للإيرادات العامة للدولة ([٢٤])حيث أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٠٢) كانت حوالي (٢٥٪) والقطاع الزراعي في حوالي (٢٧٪) لنفس العام ولكن بعد عام (٢٠٠٣) كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٪) والزراعة (١.٥٪) , أن هذ التراجع يرجع سببه للغزو الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ وما ترتب على ذلك من أضرار للبنية التحتية لهذه القطاعات ويرجع ذلك إلى عدم وجود تخطيط استراتيجي وهناك قلة الاستثمار بشكل وضلت المساهمة الأكبر في الموازنة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العامة هي للقطاع النفطي ([٢٥]),علاوة على ذلك فيتضح لنا من خلال الطبيعية الربعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والتي جعلت من الواردات النفطية هي المحرك الرئيسي في كل مفاصل الاقتصاد العراقي نتيجة العجز الذي يحدث جراء التغيرات في أسعار النفط العالمية وما يلعبه من دور بارز في القطاع العام ([٢٦]) , والجدول رقم (١) الإيرادات النفطية ومتوسط أسعار النفط حسب السنوات .

جدول (١)

الإيرادات النفطية ومتوسط أسعار النفط للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)

السنوات	الإيرادات النفطية / ترليون دينار	متوسط سعر النفط/ دولار
٢٠٠٧	٥٠.٧٤	٦٢.٦٧
٢٠٠٨	٧٠.١٢	٨٨.٨
٢٠٠٩	٤٣.٣٠	٥٨.٩٦
٢٠١٠	٥٧.١٢	٧٥.٦١
٢٠١١	٩٨.١٠	١٠٣
٢٠١٢	٨٤.٩١	١٠٧
٢٠١٣	٨١.٤٤	١٠٣
٢٠١٤	٩٧.٠٧	٩٦.٨
٢٠١٥	٥١.٣١	٤٤.٧
٢٠١٦	٤٤.٢٦	٣٦
٢٠١٧	٦٥.٠٧	٤٩.٣
٢٠١٨	٩٥.٦٠	٦٥.٦
٢٠١٩	٩٩.٢١	٦٠.٣٨
٢٠٢٠	٥٤.٤٤	٤٠.٦٩

من إعداد الباحث بالاعتماد بالاستناد المصادر التالية:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(١) جمهورية العراق وزارة النفط صادرات النفط . ٢٠٢١ متاح على الموقع التالي :
https://oil.gov.iq/?page=123

(٢) البنك المركزي العراقي دائرة الأحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي سنوات متفرقة (٢٠٠٨-٢٠٢٠) .

يتضح من الجدول رقم (١) أن عائدات النفط عام (٢٠٠٨) زادت بنحو (٧٠.١٢) تريليون دينار بفارق إيجابي عن الإيرادات عام (٢٠٠٧) والتي بلغت الزيادة بنحو (١٩.٣٧) تريليون دينار وقد احتسبت هذه الزيادة في الايرادات توافقا مع ارتفاع متوسط اسعار النفط الذي بلغ (٨٨.٨) دولار وهذا يظهر بوضوح العلاقة الايجابية بين الصادرات النفطية واسعاره ثم تراجعت الايرادات النفطية في عام (٢٠٠٩) بلغ سعر برميل النفط حوالي (٥٨.٩٦) دولار في نفس العام ، حيث انخفضت عائدات النفط بنحو (٢٦.٨١) تريليون دينار في نفس العام مقارنة بعام (٢٠٠٨) .ومع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي وتنامي الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره ، ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في أجمالي الأبرادت لتبلغ في عام (٢٠١٩) بنحو (٩٩,٢١) ترليون دينار ثم شهد الاقتصاد العراقي انخفاضا ملموسا في إيراداته النفطية في عام (٢٠٢٠) ، إذ أدى انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعيات جائحة كورونا ومقررات التي الزمت العراق بتخفيض أنتاجه من النفط نتائج سلبية على الاقتصاد العراقي حيث بلغ تراجع الإيرادات النفطية بنحو (٤٤,٧٦) ترليون دينار عن العام السابق , وأضافه لما سبق فان الاقتصاد العراقي قد أثقل بتركة ثقيلة جراء المديونية الخارجية فالملاحظ بداية الثمانينات لم يكن الاقتصاد العراقي يصنف ضمن اقتصاديات البلدان المدينة لكن الصورة أصبحت مغايرة تماما في بداية التسعينات نتيجة حرب الخليج الثانية التي حملت وزرا أضافيا متمثلة بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بالإضافة إلى إيقاف صادرات النفط العراقية .([٢٧])

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانياً: أبرز التحديات الذي واجه الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من أهمها ([٢٨]):

١- الفساد المالي والإداري: يعد أحد أهم التحديات في العراق ، والذي أشارت إليه جميع الجهات الحكومية وأول ما يواجه دراسة هذا الموضوع هو عدم الامكانية في تحديد حجمه ، الا أنه من خلال التقارير الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية يمكن أن تتعرف على أهم جوانبه ، اذ أشارت التقارير لسنوات (٢٠٠٩ – ٢٠١٩) تدل على استرجاع ما يقارب من (١٠) مليار دولار ، وهي قسم ضئيل قياسا بالمبالغ المرصودة من قبل الهيئة ، في حين أشار تقرير للأمم المتحدة مفاده بأن هناك مبالغ تم رصدها ومقدارها (١٧) مليار دولار ، تم سرقتها من خلال تهريب النفط والشركات الوهمية والعقود غير المنفذة ، كما أشارة منظمة الشفافية الدولية الى أنه العراق يحتل المرتبة (١٦٠) من مؤشرات الفساد والبالغ مجموع تعدادها الكلي هو (١٨٠) من مؤشرات مدركات الفساد لعام ٢٠١٩ ، اذ بين هذا التقرير أن السبب الأول للفساد في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق يعود الى الفساد السياسي ويمكن الانظر الى جدول رقم (٢) .

ويدرك الفساد العالمي وفي التسلسل (١٦٠) من أصل (١٨٠) دولة مشاركة فيه بعد ان كان ترتيب العراق لعام (٢٠١٩) وصل الى المركز (١٦٢) ([٢٩]). وللمزيد ينظر للجدول رقم (٢) .

جدول (٢)

مؤشر مدركات الفساد وترتيب العراق على مستوى الدول المشاركة للمدة(٢٠٠٧-٢٠٢٠)

السنة	القيمة	الترتيب	الدول المشاركة
٢٠٠٧	١.٥	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٨	١.٣	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٩	١.٥	١٧٦	١٨٠
٢٠١٠	١.٥	١٧٥	١٧٨

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠١١	١.٨	١٧٥	١٨٣
٢٠١٢	١.٨	١٦٩	١٧٤
٢٠١٣	١.٦	١٧١	١٧٤
٢٠١٤	١.٦	١٧٠	١٧٤
٢٠١٥	١.٦	١٦١	١٦٧
٢٠١٦	١.٧	١٦٦	١٧٦
٢٠١٧	١.٨	١٦٩	١٨٠
٢٠١٨	١.٧	١٦٨	١٨٠
٢٠١٩	١.٦	١٦٢	١٨٠
٢٠٢٠	١.٩	١٦٠	١٨٠

من إعداد الباحثة بالاعتماد بالاستناد الى المصادر التالية:

(1)Transparence international , corruption perceptions index 2003-2020 .

(2)https://www.transparency.com.

(3) https://tradingeconomics.com/iraq/corruption-rank.

٢- الاقتصاد الأحادي: يتسم الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الأحادي بسبب هيمنة عائدات النفط ، مما يجعل من الصعب تنويع مصادر دخله ، حيث تصل عائدات النفط إلى (٩٥٪) من إجمالي الإيرادات السنوية ، و وهذا يعني أن الإيرادات العامة تتعافى ، عندما تحدث صدمات خارجية إيجابية (أي ارتفاع أسعار النفط) ، والعكس صحيح عند حدوث صدمات خارجية سلبية (أي انخفاض أسعار النفط) ، مما يعني ضيق الإيرادات الحكومية واستمرار ظاهرة الاقتصاد العراقي الواحد التي تواجه صعوبة في تنويع مصادر ايراداتها ، وتعكس هذه العلاقة ايضا تأثيرها على انكشافها الخارجي بنسبة (٩٩٪) بسبب تأثير اعتمادها على

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الواردات وضعف قاعدتها الانتاجية . أما من جانب الاتفاق الاستثماري عالي في العقد والنصف الماضي من مشكلتي تدني نسب التنفيذ وتذبذبه وهذا يدلالة ما يعكسه الاتفاق الفعلي ومقارنته مع ما مخطط في الموازنات العامة ، مما نجد انخفاض التنفيذ هو يعود الى سوء الأوضاع الأمنية اضافة الى سوء الادارة والفساد ، اذ قاد لبلوغ نسب التنفيذ الى (٢٥ %) ، وهذا ما ظهر سلبا في نمو القطاعات الانتاجية الغير النفطية بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام ، وتجذر الاشارة الى أن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جدا ، اذ تشكل الزراعة نسبة (٢ %) والصناعة شكلت نسبة (١ %) . بينما شكلت الإيرادات الضريبية نسبة ضعيفة لأنها غير مستقرة ، خاصة بعد تعليق الضرائب الجمركية وإدخال ضريبة إعادة الإعمار لتحل محلها عام ٢٠٠٣ ، عندما زادت مساهمتها إلى (٦٪) عام ٢٠٠٩ ، فهذه هي الحال تعكس تغيراً نسبياً بسبب تراجع عائدات النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية ثم تراجعها لاحقاً إلى مستوى (٤٪) في عام ٢٠١٩ ، وهذا يعكس ضعف دور الإيرادات الضريبية في تكوين الإيرادات العامة، وبالتالي يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى انخفاض مساهمته (٣٠):

أ- طبيعة النظام السياسي السابق مع عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في الوقت الحاضر ، مما أضعف قدرته على تحصيل وزيادة الإيرادات الضريبية في ومعظم جوانبه ، ما انعكست تلك الاوضاع على الاقتصاد بشكل عام وحجم الأوعية الضريبية بشكل خاص

ب- ضعف الرقابة وارتفاع حجم التهرب الضريبي نتيجة تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

ت- الاختلالات المتعلقة بتطوير الهيئات الضريبية والجمركية والتشريعية التي تعد كأداة وعناصر لعملية الضريبية التي تنسجم وتتلاءم مع تطور استراتيجية السياسة الضريبية والتي تهدف لإصلاح الاقتصاد المستند على السياسة المالية ، فيقوم الاقتصاد لمواجهة متطلبات الاستراتيجية الضريبية في المستقبل والتي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ستشهد تحول الاقتصاد نحو السوق في العراق والذي بدوره سوف يحتاج لتلك الاستراتيجية التي تمتد افاقها بامتداد القدرة على استيعابها وتنفيذها وتجاوز العقبات العالقة والتي لا تزال واقعة ضدها

ث- إلغاء التعرفة الجمركية واقتصارها على رسوم إعادة إعمار العراق فقط بنسبة (٥٪) منذ ٢٠٠٣ مع استمرارها حتى ٢٠١٦ رغم صدور التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠. ولكن هذا القانون ظل معطلاً لمدة (٦) سنوات تقريبا ، ماذا أدى إلى إهدار مبالغ كبيرة من أموال الضرائب.

٣ - البطالة والفقر: وهما من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، بسبب عدم فاعلية السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي تم اتباعها في الماضي ، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والأمنية التي كان العراق يواجهها من قبل سابقا , تشير الاحصاءات الى ان معدل البطالة في العراق قد بلغ (١٤٪) قوة العمل ومعظمهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٤) سنة ، الا أنه النسبة زادت الى (٤٠ %) ، أما نسبة الفقر شكلت بحدود (٢٠ %) من أجمالي السكان ، أضافة الى هذه المؤشرات توجد ظاهرة عدم عدالة توزيع الدخل من جهة وعدم عدالة توزيع فرص العمل في القطاع العام ، أن مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشاكل المركبة ان تتداخل مسببات هذه المشكلة وتداعياتها بين الاقتصاد والسياسة ، وهنا فلا بد من الاشارة الى أسبابها أيا كان نوعها والمتمثلة بما يلي ([٣١]) :

أ- ان ارتفاع جانب العرض للقوى العاملة نتيجة زيادة النمو السكاني وصولاً إلى (٣.٥٪) ، بالإضافة إلى زيادة قاعدة المشاركة في القوى العاملة نتيجة انخفاض سن الدخول والطلب على العمالة كما أنه الطلب على العمل يشهد انخفاضا مستمرا طوال المدة السابقة مما نتج اختلال في المعادلة الآتية " الزيادة في عرض العمل لا تقابل زيادة في فرص العمل الجديدة " .

ب- عدم التوازن الحقيقي في هيكل القوى العاملة، لأن نتائج التعليم العالي لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ت– ضعف القطاع الخاص في العراق، وضعف دوره ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم مشكلة القطاع الخاص.

ثالثاً: تدهور اوضاع القطاعات الاقتصادية

يمكن الرجوع إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس صورة المؤشرات السلبية أو الإيجابية لاقتصاد الدولة والتي تساهم في صياغة خطط التنمية والاستراتيجيات العامة للحكومة ويمكن تحليل أهم هذه المؤشرات على النحو التالي:

اولا: الناتج المحلي الاجمالي:

يوضح الجدول (٣) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث تبين أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي عند تتبع السنوات نجد معدل النمو أصبح سالبا بنسبة (٢.٦ – %) لعام ٢٠١٤ واستمراره في العام ٢٠١٥ بمعدل نمو سالبا ايضا وبنسبة (٢٥ – %) ، وهذا يعود بالدرجة الاساسية الى انخفاض أسعار النفط في شهر حزيران من عام ٢٠١٤ اذ انخفض من (١٠٨) دولار للبرميل الواحد إلى أقل من (٣٦) دولار بداية عام ٢٠١٦ ، اضافة الى عوامل اقتصادية متمثلة بالعرض والطلب أي أن الطلب العالمي اثناء انخفاض أسعار النفط لم ينخفض بشكل ملحوظ بالرغم من تباطؤ نمو الاقتصاد في الصين وأوروبا وباقي بلدان العالم ، ولكن العامل الحاسم هو وفرة المعروض في الأسواق النفطية العالمية ، وأن هذه الزيادة في العرض النقطي جاء نتيجة استخدام تقنيات وتكنولوجيا حديثة في مجال استخراج النفط ، وأيضا العوامل السياسية ضمن فشل منظمة أوبك في تخفيض سقف الانتاج بهدف امتصاص فائض المعرض من النفطي في الأسواق العالمية (٣٢) ، وكما موضح في الجدول رقم (٣) .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (٣)

حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو في الناتج ونسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي (%) في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)

السنة	الناتج المحلي الاجمالى تريليون دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالى	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي(%)	مساهمة الصناعة في GDP (%)	مساهمة الزراعة في GDP (%)	القطاعات الأخرى فيGDP (%)
٢٠٠٤	٥٣.٢	٠.٩	–	١.٨	٧	٣٣.٣
٢٠٠٥	٧٣.٥	١.٨	٣٨	١.٣	٦.٩	٣٤.١
٢٠٠٦	٩٥.٦	٢.٧	٢٩.٩	١.٥	٥.٨	٣٧.٢
٢٠٠٧	١١١.٥	٤٢.٩	١٦.٦	١.٨	٥	٣٨.٣
٢٠٠٨	١٥٧	٤.٣	٤٠.٩	١.٧	٣.٨	٣٨.٨
٢٠٠٩	١٣٠.٦	٣.٥	–١٦.٨	٢.٦	٥.٣	٤٨.٨
٢٠١٠	١٦٢	٤.٣	٢٤	٢.٣	٥.٢	٤٧.١
٢٠١١	٢١٧.٣	٥.٩	٣٤	٢.٨	٤.٦	٣٩.٢
٢٠١٢	٢٥٤.٢	٦.٤	١٦.٩	٢.٧	٤.١	٤٣.٢
٢٠١٣	٢٧٣.٦	٦.٧	٧.٦	٢.٣	٤.٨	٤٦.٧
٢٠١٤	٢٦٦.٤	٦.٣	– ٢.٦	١.٩	٤.٩	٤٩.١
٢٠١٥	١٩٩.٧	٤.٧	– ٢٥	٢.١	٤	٦٢.٦
٢٠١٦	٢٠٣.٨	٤.٦	٢.٠	٢	٣.٨	٦٤.١
٢٠١٧	٢٢٥.٧	٥.١	١٠.٨	٢.٦	٢.٩	٥٥.٣
٢٠١٨	٢٥١.١	٥.٦	١١.٢	١.٩	٢.٣	٥٠.١

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

١- وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، المجاميع الاحصائية للسنوات (٢٠٠٩/٢٠١٠/٢٠١٧)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢- وزارة التخطيط ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي , ٢٠١٧ ، ص١٧.

٣- وزارة التخطيط ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ، ٢٠١٩ ، ص ٩.

٣- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، اصدارات الأعوام متعددة.

ثانيا : اختلال هيكل الموازنة العامة

تسببت الظروف الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ في تحقيق الاقتصاد لفائض متذبذب في الميزانية العامة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك السنوات ، كما ان الموازنة العامة تعطي انطباعا بأن الحكومة لم تدرك حجم الاضرار التي لحقت بالاقتصاد نتيجة سياستها المالية منذ التغيير وحتى الآن فهي لم تعط اعتبارا للأولويات الاستراتيجية الامر الذي ابعدها عن ترجمة اهداف السياسة الاقتصادية الى واقع ملموس كما انعكس في عدم عقلنة المالية العامة بشقيها الاتفاقي والإيرادي وادي الى تدنية كفاءة الصرف الحكومي وتدنية مردود وفاعلية ذلك الصرف (٣٣) . ونتيجة لذلك أن الموازنة العامة ما نزال ترسخ الاعتماد على النفط وتبعية الاقتصاد للريع الناشئ عنه، كما أن التقليص المستمر في الاتفاق الاستثماري ينذر بتبعات سلبية ستطال الاقتصاد الوطني وتهدد نموه , من جهة أخرى فإن الموازنة قد حملت بعدا جديدا تمثل في تدويلها والضغط الذي مارسه صندوق النقد الدولي لتعديل بعض عناصرها الحاسمة (٣٤) .

وكذلك حذر صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣ الحكومة العراقية بأن هنالك مجموعة من التحديات الأمنية التي ستطال العراق ضمن المنظور المتوسط الأجل ، فضلا عن قيام اغلب الشركات الأجنبية العاملة في العراق بسحب جزء كبير من أموالها وتصفية استثماراتها المباشرة وهذا ما أشار اليه أيضا البنك الدولي في بياناته ، ومع ذلك قلم تتخذ الحكومة أي اجراءات أمنية أو مالية تتضمن المحافظة على الوضع المالي من التشوه ، والتأمين على ما تبقى من الاموال الموجودة في بنوك المحافظات الشمالية ، فقد قدرت الأموال التي سرقت من فرع البنك المركزي في الموصل على ايدي تنظيم داعش الارهابي بحدود مليار دولار ،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اضافة الى سيطرة ذلك التنظيم على ٧٨ فرعا مصرفيا في تلك المحافظات ، وقد قدرت اجمالي الأموال التي سيطر عليها تنظيم داعش بحدود خمسة مليار دولار ([٣٥]) ، وعلى الرغم من علم الحكومة بهذا الخطر لم تتبن الحكومة سياسة معينة قبل حدوث هذا الخطر ، لمنع هدر تلك الأموال العامة الأمر الذي افقد الحكومة خمسة مليارات دولار كان بإمكانها استخدامها في مجالات تنويع البنية التحتية الاقتصادية للعراق. وما زالت إدارة الموازنة تواجه عقبات كبيرة على المستوى المؤسسي من الإعداد السبي ، وعدم الاتساق الكامل مع الأولويات الحكومية ، وضعف تصميم وانتقاء المشاريع ، وآليات غير فعالة لإدارة النقد ، وضعف آليات الرصد والرقابة لتنفيذ المشاريع ([٣٦]) :

جدول (٤)

يبين الموازنة العامة (الايرادات العامة والنفقات العامة ونسبة الفائض والعجز) للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) (مليون دولار) :

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز / الفائض
٢٠٠٤	٣٣.٠	٣٢.١	٠.٩
٢٠٠٥	٤٠.٥	٢٦.٤	١٤.١
٢٠٠٦	٤٩.١	٣٨.٨	١٠.٢
٢٠٠٧	٥٤.٦	٣٩.٠	١٥.٦
٢٠٠٨	٨٠.٣	٥٩.٤	٢٠.٨
٢٠٠٩	٥٥.٢	٥٢.٦	٢.٦
٢٠١٠	٩٦.٥	٦٤.٤	٥.٢
٢٠١١	١٠٠.٠	٦٩.٦	٣٠.٤
٢٠١٢	١١٩.٥	٩٠.٤	٢٩.١
٢٠١٣	١١٣.٨	١٠٦.٩	٧.٠
٢٠١٤	١٠٥.٤	٨٣.٦	٢١.٨
٢٠١٥	٦٦.٥	٧٠.٤	– ٣.٩
٢٠١٦	٥٤.٣	٦٧.١	– ١٢.٧
٢٠١٧	٧٧.٣	٧٥.٥	١.٨

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠١٨	١٠٦.٦	٨٠.٩	٢٥.٧
* ١٠١٩	١٠٧.٦	١١١.٧	- ٤.١
* ٢٠٢٠	٦٣.٢	٧٦.١	- ١٢.٩

من إعداد الباحث بالاستناد الى المصادر التالية:

١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠٠٤، ونشرات متعددة، لسنوات مختلفة.

٢- جمهورية العراق، الموازنة العامة، لسنوات مختلفة.

٣- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوي ,٢٠٢٠, المدة (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) ,ص٥١.

الهوامش:

١ - مازن الرمضاني ، القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي آراء ومواقف ، (دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢), ص١٥٠.

٢ - صباح محمود محمد ، الشون الصينية ، (الجامعة المستنصرية) , بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٦-١٧.

٣ - مازن الرمضاني ، " السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير " ، مجلة شؤون سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد , ١٩٨٣, العدد ١٤ , ص١٥٠.

٤ - احمد عبد الامير الانباري ، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الازمات الدولية (الازمات العراقية الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ انموذجاً) ، (سلسلة دراسات استراتيجية) , جامعة بغداد , مركز الدراسات الدولية , ص٦٧ .

٥ - المصدر نفسة.

٦ - United Nation , S / RES / 660 , 2 Aug.

* وتتابعت القرارات قرار بعد ذلك وقرار (٦٦١) بموجب الفصل السابع في ٦/٨/١٩٩٠ وقرار (٦٦٢) بتاريخ ٩ / آب / ١٩٩٠ و (٦٦٤) بتاريخ ١٨ / آب / ١٩٩٠ و (٦٦٥) بتاريخ ٢٥ / آب / ١٩٩٠ و (٦٦٦) بتاريخ ١٣

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

/ أيلول / ١٩٩٠ و (٦٦٩) بتـــاريخ ٩ / ٢٤ / و٦٧٠ ، بتـــاريخ ٢٥/٩/١٩٩٠ و (٦٧٤) بتـــاريخ ٢٩ / تشرين الأول / ١٩٩٠ و (٦٧٧) بتاريخ ٢٨ / تشرين الثاني / ١٩٩٩٠ .

. United Nations : S / Res / 66 , August / 1990

٧ – جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨) ، ص ٦٤ .

٨ – SIRES / 663 , 25 August 1990.

٩ – غازي فيصل ، الصين وازمة الخليج ، مجلة أفاق عربية ، العدد ١ ، بغداد ، كانون الثاني ١٩٩٢,ص٦٢.

١٠ – جمال على زهران ، " العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة " ، مجلة شؤون عربية ، العد ٧٦ ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٦-٢٧ .

١١ – المصدر نفسة,

١٢ – United Nations , SIRES /687.2 April 1991.

١٣ – United Nations , SIRES /687.2 April 1991.

١٤ – عبد الامير ، " الأمم المتحدة ودورها في انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الوطن العربي ودول الجوار " ، مجلة ام المعارك ، العدد ١٠ ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٣.

١٥ – تيم نبلوك ، العقوبات في الشرق الاوسط ، العراق – ليبيا – السودان ، (مركز دراسات الوحدة العربية) ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٣١.

١٦ – كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الصينية – العراقية نحو دور صيني اكثر فعالية ، جامعة بغداد, مجلة الدراسات إستراتيجية , مركز الدراسات الدولية ,١٩٩٦, العدد ٣ ، ص ٢٩.

١٧ – جمال علي زهران ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧-٢٦.

١٨ – فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (٢٧) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٢٤.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

١٩ – محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، ص٣٦.

٢٠ – محمد على موسى المعموري، أعادة اعمار العراق الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد (٤٥)، المجلد (١٣)، العراق، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

٢١ – عبد الكريم كامل أبو هات، خفض الديون العراقية .. ماذا يعني للمستقبل، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٢)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

٢٢ – ماردين محسوم فرج، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤– ٢٠١٦): مجلة جامعة التنمية البشرية، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في ٢٥ – ٢٦ نيسان ٢٠١٨، جامعة السليمانية، ٢٠١٨، العراق، ص ١٦٨.

٢٣ – زينب هادي نعمة، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ١٤ , العدد ٥٦ , ٢٠٢٠ , ص ١٨.

٢٤ – مظهر محمد صالح الاقتصاد الربعي المركزي ومارق انفلات السوق " رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن " دار الحكمة بغداد العراق , ٢٠١٣ ص ١٠١–١٠٦.

٢٥ – محمد طاقة , الاقتصاد العراقي على وشك الانهيار " دراسة تحليلية عن واقع الاقتصاد العراقي قبل وبعد (٢٠٠٣) ٢٠٢١. ص٦–١١–١٢ .

٢٦ – ماردين محسوم فرج , مصدر سابقا ذكرة ، ص ١٦.

٢٧ – زينب هادي نعمة، مصدر سابقا ذكرة , ص.١٥

٢٨ –مروة ضياء ابراهيم محمود (واخر)، الخصخصة والنظام الضريبي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (٧) ، المجلد (٢) ، من ١٨٢–١٨٣ .

٢٩ – باسم علي خريسان العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢٠ مركز البيان للدراسات والتخطيط العراق بغداد ٢٠٢١ ص ١١.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٣٠ – عقيل حميد الحلو (واخر) ، رؤية استشراقية مقترحة لأنشاء صناديق ثروة سيادية داعمة للموازنة العامة ولتطوير أداء الاقتصاد العراقي ، المجلة العلمية ، العدد (٥٣) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، ٢٠١٩ ، ص ٢٦١–٢٦٣ , – باسم عبد الهادي حسن الابراهيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧–٩ , مروة ضياء ابراهيم محمود (واخر) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢–١٨٣ .

٣١ – عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٨) ، المجلد (٤) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، ٢٠١٢ , ص٩٢–٩٥ .

– ظافر طاهر حسان، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٥٢) ، ص من١٢–١٤ .

٣٢ – عصام محمد عبد الرضا الجبوري ، الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٤ – ٢٠١٦) ، مجلة جامعة بابل / العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد (٨) ، المجلد (٢٤) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل – ٢٠١٦ ، ص ٢١٢٦ – ٢١٢٧ .

٣٣ – حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٧٨ .

٣٤ – حسن لطيف الزبيدي ، الموازنة الاتحادية في العراق لعام ٢٠١٧ : مشكلات وتحديات ، ٢٠١٧ ، ص ١ .
يمكن النظر الموقع التالي : http://fcdrs.com/seminars/710

٣٥ – سرمد كوكب الجميل ونمير امير الصائغ و عدي الصائغ ، الاقتصاد العراقي : التحديات والخيارات .
https://www.makingpolicies.org/ar/posts/economy.arabic.php

٣٦ – الشركاء الدوليون في العراق ، كتاب ملخص اوضاع العراق ، ٢٠١١، ص ١١–١٢.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

المراجع:

١. مازن الرمضاني ، القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي آراء ومواقف ، (دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .

٢. عبد الامير ، " الأمم المتحدة ودورها في انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الوطن العربي ودول الجوار " ، مجلة ام المعارك ، العدد ١٠ ، بغداد ، ١٩٩٧ .

٣. تيم نبلوك ، العقوبات في الشرق الاوسط ، العراق – ليبيا – السودان ، (مركز دراسات الوحدة العربية) ، بيروت ، ٢٠٠١ .

٤. فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (٢٧) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٢٤.

٥. محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين .

٦. محمد على موسى المعموري ، أعادة اعمار العراق الفرص والتحديات ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد (٤٥) ، المجلد (١٣) ، العراق ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨.

٧. عبد الكريم كامل أبو هات ، خفض الديون العراقية .. ماذا يعني للمستقبل ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٢) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٥ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٨. ماردين محسوم فرج ، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦) : مجلة جامعة التنمية البشرية ، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في ٢٥ – ٢٦ نيسان ٢٠١٨ ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٨ ، العراق ،

٩. زينب هادي نعمة ، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد ١٤ , العدد ٥٦ , ٢٠٢٠ .

١٠. عبد الكريم كامل أبو هات ، خفض الديون العراقية .. ماذا يعني للمستقبل ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٢) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٠ .

١١. ماردين محسوم فرج ، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦) : مجلة جامعة التنمية البشرية ، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في ٢٥ – ٢٦ نيسان ٢٠١٨ ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٨ .

١٢. صباح محمود محمد ، الشون الصينية ، (الجامعة المستنصرية) , بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٦–١٧.

١٣. زينب هادي نعمة ، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد ١٤ , العدد ٥٦ , ٢٠٢٠ , ص ١٨.

١٤. مظهر محمد صالح الاقتصاد الربعي المركزي ومارق انفلات السوق " رؤية في المشهد الأقتصادي العراقي الراهن " دار الحكمة بغداد العراق , ٢٠١٣ ص ١٠١–١٠٦.

١٥. محمد طاقة , الاقتصاد العراقي على وشك الأنهيار " دراسة تحليلية عن واقع الأقتصاد العراقي قبل وبعد (٢٠٠٣) .٢٠٢١

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

١٦. غيث الربيعي ، تطور العلاقات العراقية – الصينية ، ١٩٥٨–١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، بغداد

١٧. الشركاء الدوليون في العراق ، كتاب ملخص اوضاع العراق ، ٢٠١١، ص ١١–١٢.

١٨. حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٧٨ .

١٩. سرمد كوكب الجميل ونمير امير الصائغ و عدي الصائغ ، الاقتصاد العراقي : التحديات والخيارات .

٢٠. حيدر علي حسين , العراق في الاستراتيجية الصينية ,(مركز الدراسات المصرية العربية الدولية , القاهر ١٩٩٩)ص٤٥.

٢١. ٢٨– عصام محمد عبد الرضا الجبوري ، الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٤ – ٢٠١٦) ، مجلة جامعة بابل / العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد (٨) ، المجلد (٢٤) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل

٢٢. عقيل حميد الحلو (واخر) ، رؤية استشراقية مقترحة لأنشاء صناديق ثروة سيادية داعمة للموازنة العامة ولتطوير أداء الاقتصاد العراقي ، المجلة العلمية ، العدد (٥٣) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، ٢٠١٩ ، ص ٢٦١–٢٦٣ ,

٢٣. مازن الرمضاني ، " السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير " ، مجلة شؤون سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد , ١٩٨٣, العدد ١٤ , ص١٥٠.

٢٤. ٣٠– باسم علي خريسان العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢٠ مركز البيان للدراسات والتخطيط العراق بغداد احمد عبد الامير الانباري ، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الازمات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

الدولية (الازمات العراقية الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ انموذجاً) ، (سلسلة دراسات استراتيجية) , جامعة بغداد , مركز الدراسات الدولية , ص٦٧ .

٢٥. جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨) ، ص ٦٤ .

٢٦. SIRES / 663 , 25 August 1990.

٢٧. غازي فيصل ، الصين وازمة الخليج ، مجلة أفاق عربية ، العدد ١ ، بغداد ، كانون الثاني ١٩٩٢,ص٦٢.

٢٨. جمال على زهران ، " العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة " ، مجلة شؤون عربية ، العد ٧٦ ، القاهرة ، ١٩٩٣ –9 1991 April SIRES /687.2 , United Nations.

https://www.makingpolicies.org/ar/posts/economy.arabic.php[36]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.